

# الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTRE DE L'AGRICULTURE  
ET DU DEVELOPPEMENT RURAL



وزارة الفلاحة والتنمية الريفية

*Le Ministre*

الوزير

03 SEPT 2014

Alger, le .....

رقم: ٤٤٨ / أ.و.

الجزائري

منشور وزاري

إلى السادة الولاة

للتبليغ إلى :- السيد الرئيس و السيدة الأمينة العامة للغرفة الوطنية للفلاحة.

- السيد المدير العام للديوان الوطني للأراضي الفلاحية.

- السادة مدراء المصالح الفلاحية للولايات.

- السادة محافظي الغابات للولايات.

الموضوع :- فيما يخص حماية الأراضي الفلاحية.

لقد كشفت بصفة جلية الحصيلة المعدة مؤخرا و المتعلقة بعملية إلغاء تصنيف الأراضي الفلاحية عبر الولايات، و الموجهة لأغراض التعمير و التصنيع عن إستهلاك مفرط و غير مسبوق للأراضي الفلاحية، و هذا بالرغم من وجود أحكام تشريعية و تنظيمية تأطر هذه العملية، بما فيها اللجوء إلى المتابعات القضائية ضد المخالفين.

و في حالة ما إذا تم الإستمرار على هذه الوتيرة، فإنها ستقوّض لا محالة كل المجهودات التي تبذلها الدولة لتحقيق الأمن الغذائي المستدام لبلادنا، و نظرا لمحدودية المساحة الصالحة للفلاحة المتوفرة، التي لا تمثل سوى 3,5 % من المساحة الإجمالية للبلاد، و لا تشكل المساحة المسقية سوى الثمن (1/8)، فإنه بات من الضروري الحفاظ عليها بصفة دائمة.

إن هذه الوضعية غير المسبوقة في عملية تحويل الطابع الفلاحي للأراضي، كانت بسبب خرق قوانين و تنظيمات الجمهورية و ذلك باللجوء للحلول السهلة في إقتطاع الأراضي الفلاحية، و التي غالبا ما تكون على حساب الأراضي الخصبة بما فيها المسقية و المغروسة.

وبالنظر لما سبق، وتبعاً للتوجهات التي أسداها فخامة السيد رئيس الجمهورية في هذا الشأن، وتم التذكير بها في العديد من المرات، أدعوا كافة السلطات المحلية وبالأخص مدراء المصالح الفلاحية ومحافظي الغابات للولايات، إلى إتخاذ كل التدابير الضرورية للتطبيق الصارم للقانون، بما في ذلك اللجوء إلى المحاكم المختصة، لوضع حد لهذه الوضعية التي تضرب بقوة بالإقتصاد الفلاحي البلاد.

ولأجل ذلك، فإن الحماية والحفاظ على الأراضي الفلاحية تشكل أولوية لكل سياسة تهدف إلى ترقية وتنمية الإنتاج الفلاحي وأن كل عملية إقتطاع لأرض فلاحية لغاية التعمير والتصنيع، يجب أن تخضع إلى قواعد صارمة ولا يجب أن تتم مستقبلاً إلا بالموافقة المسبقة للمصالح المركزية لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

وفي هذا الصدد، لا يخفى على أحد أن السلطات العمومية، تولي أهمية خاصة لقطاع الفلاحة الذي يعتبر قطاع إستراتيجي بامتياز لما له من دور أساسي في ضمان الأمن الغذائي للبلاد.

لذا، ينتظر من جميع السلطات المحلية أن تتجند لحماية والحفاظ على الأراضي الفلاحية، وجعلها إحدى أولوياتها، مع العلم أن هذه المهمة هي على عاتق كل المسؤولين ولا يمكن إنجازها إلا بمساهمة كل الأطراف المعنية.

إن المسؤولين المذكورين أعلاه، مدعوون، إذن، إلى السهر على إحترام الأدوات والقواعد المرتبطة بالإستعمال العقلاني للأراضي الفلاحية من أجل تفادي أي شكل من أشكال التبذير لهذا المورد النادر والغير المتجدد.

في الأخير أولى أهمية بالغة للتنفيذ الصارم لأحكام هذا المنشور.

وتقبلوا السادة الولاة فائق التقدير والإحترام

وزير الفلاحة والتنمية الريفية

عبد الوهاب نوري



• نسخة ترسل إلى :

- السيد الوزير الأول (كمعرض حال).
- السيد وزير الدولة، وزير الداخلية و الجماعات المحلية (للإعلام).
- السيد وزير المالية (للإعلام).